وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ظاهرة الفساد السياسي والاداري في العراق

الاسباب والتداعيات وسبل المعالجة

بحث تقدم به الطالب

احمد حميد محمد

الى

كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية وهو جزء من

متطلبات نيل شهادة البكالوريس في العلوم السياسية

أشراف

م . م فؤاد احمد خلف

١٤٣٨ هـ

٢٠١٧ م

المقدمة

إن ما يشهده العراق من ظواهر غريبة وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تتباين في أشكالها وأحجامها ولعل من أهم تلك الظواهر تأثيراً بعد الارهاب هي ظاهرة الفساد وبكل أنواعه (الاداري والمالي والسياسي والقضائي) ، وسنركز هذه الدراسة على الفساد الاداري والسياسي بمختلف أشكاله وأنواعه .

إضافة الى تزايد اهتمام الحكومات بمشكلة الفساد وما تفرزه من انعكاسات سلبية وأضراراً بالغة في مختلف ميادين الحياة الانسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، في الوقت الذي تسعى به كافة بلدان العالم الى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية .

وقد كان العراق من بين تلك الدول التي ابتلت بهذه الظاهرة ، من تبذير للأموال العامة والاسراف غير المحسوب على مر العصور ومن دون رقيب او حسيب تبددت على أثره ثروات البلاد .

مشكلة البحث :-

إن الفساد الاداري والسياسي المتمثل بتجاوز القوانين والانظمة مشكلة متأصلة ومتعاقبة عبر انظمة الحكم في العراق ، وتاثيرها السلبي واضح على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد عبر العقود . وتتلخص مشكلة البحث في التسائل الرئيس (ماهي اسباب وتداعيات الفساد السياسي والاداري في العراق) .

اهداف البحث :-

يهدف البحث الى الوقوف على مظاهر الفساد الاداري والسياسي في البلد وتشخيصها واقتراح ما يمكن اقتراحه لمعالجتها ووضع الحلول المناسبة لتلافي تكرارها .

أهمية البحث :-

في خضم تحديات العولمة وإفتاح العالم وعصر المعلوماتية والتقدم التكنولوجي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية من الضروري أن يواجه البلد هذه التحديات ويتعامل معها على كل المتويات والانشطة من خلال مجتمع لا ينخر جسده الفساد ، ومن هنا تأتي أهمية البحث في تشخيص مظاهر تجاوز القوانين ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها .

فرضية البحث :-

ان الفساد الاداري والسياسي ظاهرة عامة في كل المجتمعات وعبر كل العقود وهي ظاهرة ، متجذرة ساهمت الأنتمائات الفئوية والعشائرية والطائفية في جزء منها ، ومستويات الدخل المنخفض لعامة الشعب وما يتمتع به رجال الحكم من امتيازات كبيرة في الجزء الاخر .

هيكلية البحث :-

سيتم التطرق الى ظاهرة الفساد السياسي والاداري في العراق في ثلاثة مباحث :-

المبحث الاول :- الاطار النظري والتأهيل المفاهيمي للفساد السياسي والاداري

المطلب الاول :- الفساد لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني :- مفهوم الفساد السياسي

المطلب الثالث :- مفهوم الفاد الاداري

المبحث الثاني :- اسباب الفساد وأشكاله

المطلب الاول :- اسباب الفساد الاداري في العراق واشكاله

المطلب الثاني :- اسباب الفساد السياسي في العراق واشكاله

المبحث الثالث :- انعكاسات الفساد السياسي والاداري في العراق

المطلب الاول :- وائل مكافحة الفساد

المطلب الثاني :- توزيع المؤولية في مكافحة الفساد

المبحث الاول

الاطار النظري والتأصيل المفاهيمي للفساد السياسي والاداري

المطلب الاول :- الفساد لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني :- مفهوم الفساد السياسي

المطلب الثالث :- مفهوم الفساد الاداري

المبحث الاول

الاطار النظري والتأصيل المفاهيمي للفساد السياسي والاداري

الفساد أفة مجتمعية عرفتها المجتمعات الانسانية منذ فجر التاريخ ، وهو مرض عضال تحمله كل الدول والمجتمعات سواء كانت غنية أم فقيرة ، متعلمة أم جاهلة ، دكتاتورية أم ديمقراطية ، قوية أم ضعيفة ، وهو مما يرتبط ظهوره واستمراره برغبة الانسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية يعتقد في قرارة نفسه أنه ليس له حق فيها ومع ذلك يسعى أليها ، لذا فهو يلجأ الى وسائل سرية للوصول اليها منها اقصاء من له الحق فيها أو الحصول عليها عن طريق الرشوة أو المحسوبية أو الواسطة أو اختلاس المال العام وغيرها .

وقد تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب : نتناول في المطلب الاول مفهوم الفساد لغة واصطلاحاً ، ويتضمن المطلب الثاني مفهوم الفساد السياسي اما المطلب الثالث سوف نتناول فيه مفهوم الفساد الاداري .

المطلب الاول

تعريف الفساد لغة واصطلاحاً

أولاً :- الفساد لغةً

الفساد في اللغة هو في (فسد) ضد صلح (والفساد) لغة البطلان [١] . فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل ، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه ، فهو (الجدب أو الفحط)[٢] . كما في قوله تعالى ((ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون))[٣] . أو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى ((للذين لا يريدون علواً في الأرض ولافساد))[٤] ، أو (عصيان لطاعة الله) كما في قوله تعالى ((إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم))[٥] ، ونرى من الاية الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي ، وان لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب في الاخرة .

---

[١] ابن منظور ، لسان العرب ، (دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣) ، ص ٣٢٥ .

[٢] الرازي ، محمد ابن ابي بكر عبد القادر ، مختار الصحاح ، (المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩) ، ص ٣١٠ .

[٣] سورة الروم : الاية (٤١) .

[٤] سورة القصص : الاية (٨٣) .

[٥] سورة المائدة : الاية (٣٣)

ثانياً :- الفساد اصطلاحاً

لقد تكاثرت في الاونة الأخيرة البحوث في الفساد ولا سيما من قبل خبراء الاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع ، فتركزت بحوث الاقتصاديين في معظمها على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة اخرى ، وإن ضعف المؤسسات العامة الذي هو أحد أهم أسباب الفساد يؤدي الى انخفاض في الاستثمار وبالتالي الى ابطاء عجلة التنمية الاقتصادية [١] .

أما البحوث القانونية فإنها تعتبر الفساد انحرافاً عن الالتزام بالقواعد القانونية وبالتالي فان هناك اجماع على ان الفساد أثرا مدمراً على حكم القانون ولا سيما اذا ما طال القضاء ، أما البحوث السياسية فهي تركز على الفساد بشرعية الحكم ودور مؤسسات المجتمع المدني ونماذج القوى السياسية ، بينما يرى علماء الاجتماع الفساد : بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة [٢] .

وكما يعرف بأنه : الاخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤديها الشخص المكلف [٣] . أو هو استغلال أو اساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية فهو

---

[١] داوود خير الله : الفساد كظاهرة عالمية وأليات ضبطها ، (مجلة المستقبل العربي – العدد ٣٠٩ – نوفمبر – ٢٠٠٤) ، ص ٦٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٦٧ .

[٣] يحيى محمد الكستيان : الفساد الاداري من اين يبدأ ومن اين ينتهي ، (اليمن ، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، عدد ١٢٠٦) ، ص ٣٣ .

يحدث عندما يقوم الموظف المكلف بخدمة عامة بطلب رشوة مقابل الخدمة التي يفترض ان يقدمها مجاناً يحكم كونه مكتتب في الاصل للقيام بها [١] .

كما عرفه البعض بأنه : استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ويشمل جميع انواع رشاوى المسؤولين المحليين او الموطنيين او السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص [٢] . وعرفه البنك الدولي في تعزيز التنمية الصادر عام ١٩٩٧م بأنه : سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب شخصية [٣] .

---

[١] محمود عبد الفضيل : الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، (مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٤٣ ، مايو لسنة ١٩٩٩) ، ص ٥ .

[٢] جاسم محمد الذهبي : الفساد الاداري في العراق وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية (مقال متاح على الموقع الالكتروني WWW.berc-iraq.com

[٣] سيف راشد الجابري وكامل صكر القيسي : كيف واجه الاسلام الفساد الاداري ، (بيروت ، ط١ ، ١٩٨٩) ، ص ٢٨ .

المطلب الثاني

مفهوم الفساد السياسي

تتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام التي تنظم محل النسق الياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة ومع ان هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة وبين البلدان التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين في الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) [١] .

فالفساد اذاً ملازم بدرجات متفاوتة للحياة السياسية التي هي في ان واحد صراع على النفوذ والمصالح والموارد وهي ايضاً ادارة للشأن العام لا يعني التلازم ضرورة أو تبريراً بل مجرد ترابط متفاوت الدرجات والخطورة والانتشار بين مفهوم وممارسة وثقافة مبنية على نفوذ وصراع نفوذ وبين ممارسة وثقافة [٢] .

---

[١] نادر ابو شيخة ، الفساد في الحكومات (المنظمة العربية للتنمية) ، تقرير الندوة المتعقدة في لاهاي لدائرة التعاون الفني للتنمية ، نيويورك – ١٩٨٩ .

[٢] عامر الكبيسي ، الفساد الاداري رؤية منهجية ، ط١ ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، حزيران – ٢٠٠٠ ، ص ١٣٤ .

تغلب طابع الشأن العام في السلطة والممارسة الوطنية [١] ، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد ، وفقدان الديمقراطية وفقدان المشاركة ، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية والمنسوبية [٢] .

فالبلدان التي تتبنى النظام الشمولي وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي تواجه مستوى مرتفعاً من الفساد يطال كبار المسؤولين الحكوميين ويسمى بالفساد الأسود وهو الفساد الذي ينتج عنه مخاطر وأضرار كبيرة على الدولة والمجتمع والذي يتعلق بسوء استعمال السلطة من قمة الهرم الحكومي من اجل منافع شخصية ويتمثل في عقد الصفقات التجارية الكبيرة في اطار العلاقات الدولية [٣] .

---

[١] محمود عبد الفضيل ، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، (مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٤٣ ، مايو ١٩٩٩) ، ص ٩ .

[٢] ياسر خالد الوائلي ، الفساد الاداري مفهومه ومظاهره واسبابه ، (مركز المستقبل للدراسات ، دراسة مقرنة ، القاهرة – ٢٠٠٥) ، ص ٧ .

[٣] يحيى محمد ، الفساد الاداري من اين يبدأ ومن اين ينتهي ، (الجمهورية اليمنية، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، العدد ١٢٠٦ ، سنة ٢٠٠٤) .

المطلب الثالث

مفهوم الفساد الاداري

يعرف الفساد الاداري على انه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته ، الا ان اغلب التعاريف جاءت متفقة وبشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والاثار السلبية التي تتركها في كل مستويات الحكومة ومؤسساتها وهياكلها التنظيمية وتعتبر هذه الظاهرة وبائية في معظم دول العالم ولعل من أهم المناهج الفكرية لدراسة الفساد الاداري هي [١] :

اولاً / المنهج القيمي

ثانياً / المنهج المعدلين الوظيفيين

ثالثاً / منهج اللامعدلين

المنهج القيمي : يعتمد هذا المنهج على النظام في تحديده لمفهوم الفساد الاداري وعلى هذا النحو فقد عرف الفساد الاداري على انه القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة والتي تخدم المصلحة العامة [٢] .

كما عرف على أنه فقدان السلطة القيمية وبالتالي إضعاف فاعلية الأجهزة الحكومية وجاءت التعاريف السابقة مؤكدة قوة العلاقة بين النظام القيمي والانحرافات التي تحصل في إجراءات العمل وإهمال المصلحة العامة بهدف تحقيق مصالح شخصية قد تكون فردية أو جماعية [٣] .

---

[١] عاصم الاعرجي ، نظريات التطوير والتنمية الادارية ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد – ط١ ، ١٩٨٨ ، ص ٦٦ .

[٢] مازن زاير اللامي ، الفساد بين الشفافية والاستبداد ، مطبعة دانيا ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧٥ .

[٣] عاصم الاعرجي و نظريات التطوير والتنمية الادارية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

منهج المعدلين الوظيفيين :

برز هذا المنهج لتوضيح مفهوم الفساد الاداري نتيجة للانتقادات التي تعرض لها المنهج القيمي ، ويعرف هذا المنهج على ان الفساد الاداري هو السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية [١] .

منهج اللامعدلين :

يعتبر هذا المنهج من أهم المناهج المعاصرة لتوضيح الفساد الاداري [٢] .

حيث اعتمد على المنهج القيمي أيضاً في وضع بعض المفاهيم معتبراً من غير الممكن إهمال المنهج القيمي اذ يرتكز مؤيدي هذا المنهج في مفاهيمهم على اعتبار ، الفساد الاداري ظاهرة لا تقتصر على الممارسات الفردية بل تعتمد على أكثر من ذلك فتأخذ طابعاً نظامياً يسعى لتكريس النفس والاستمرار وليس التفاني الذاتي مع حركة تقدم المجتمع [٣] .

ووفقاً لهذا المنهج عرف الفساد الاداري بأنه حصيلة الاتجاهات والأنماط السلوكية المتأصلة ليس فقط في الهياكل الادارية بل في المجال الاجتماعي ككل وفي النمط الحضاري وفي قلوب وعقول الموظفيين المدنيين والمواطنين على حد سواء [٤] .

ومما سبق يمكن اعطاء المفهوم التالي للفساد الاداري كظاهرة سلبية تتفشى داخل الاجهزة الادارية لها اشكال عديدة تتحدد تلك الاشكال نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع [٥] .

---

[١] عبد الله صادق الدحلان ، قراءة في كتاب الفساد الاداري ، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ،متاح على الرابط التالي : www.alwatan.com .

[٢] منقذ محمد داعز ، جرائم الفساد الاداري في الادارة العامة ، المؤتمر العلمي السادس لكلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ١٩٩٧ .

[٣] نادر احمد ، الفساد في الحكومات ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر – ١٩٩٤ .

[٤] ميخائيل جميعان ، الانحراف الاداري اسبابه وطرق علاجه ، ط١ ، (مكتبة السنهوري ، القاهرة – ١٩٨٥) ، ص ٢١٥ .

[٥] محمد قاسم القربوتي ، اخلاقيات الخدمة العامة ، ط١ ، الاردن للطباعة ، عمان – ١٩٨٥ ، ص ٣١٠ .

المبحث الثاني

اسباب الفساد وأشكاله

المطلب الاول :- اسباب الفساد الاداري في العراق واشكاله

المطلب الثاني :- اسباب الفساد السياسي في العراق واشكاله

المبحث الثاني

اسباب الفساد واشكاله

ان ظهور الفساد وانتشاره لايأتي من فراغ أذ ان له مسببات سياسية واجتماعية واقتصادية وادراية فعلى الصعيد السياسي في بعض الاحيان تسمح المناخات السياسية للموظف والمسؤول وتتيح له ممارسة الفساد من خلال التلاعب بالقوانين وتوظيفها لصالحه ، في ظل ضعف وغياب المحاسبة القضائية التي لا تمتلك القدرة في مساءلة ومحاسبة المفسدين ، فضلاً عن سيادة حالة اللامبالاة وعدم الرغبة في محاربة الفساد [١] .

وهذه الحالة تدل دون أدنى شك على وجود نظام سياسي غير فعال ولا يستند على مبدأ الفصل الحقيقي بين السلطات في ظل ضعف وتراجع الديمقراطية وحرية المشاركة والتي تسهم بشكل أو بأخر في تفشي ظاهرة الفساد بانواعها المتعددة [٢] .

---

[١] أنطوان عسرة ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، (مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣١٠ ، القاهرة – ٢٠٠٤) ، ص ١٢٦ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .

المطلب الاول

أسباب الفساد الاداري في العراق واشكاله

من المؤكد وجود مجموعة من الاسباب التي أدت الى بروز ظاهرة الفساد وانتشارها في مختلف المجتمعات ، فقد أكد منظري وباحثي علم الادارة والسلوك التنظيمي على وجود ثلاث فئات حددت هذه الاسباب والتي هي [١] :

١ – حسب رأي الفئة الاولى .

أ – أسباب حضرية .

ب – اسباب سياسية .

أ – الأسباب الحضرية :- وتعني ان سبب بروز ظاهرة الفساد الاداري هو وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة لذلك ستكون هناك حالات مخالفة لقيم وقواعد العمل الرسمية تعد استجابة طبيعية للنظام القيمي الحضري ، كما أنها تبدو تحركاً طبيعياً لتقليص الفجوة بين قيم قواعد العمل الرسمية [٢] .

ب – الأسباب السياسية :- ان محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الادارية إضافة الى ضعف العلاقة ما بين الادارة والجمهور وأنتشار الولاءات الجزئية ، كل هذه الحالات من شأنها أن تؤدي الى بروز الفساد الاداري .

---

[١] باسم فيصل الدليمي ، الفساد الاداري وبعض أشكاله من وجهة نظر عينه من المديرين ، (رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد – ١٩٩٩) ، ص ٣٠ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

٢ – أسباب الفساد الاداري حسب رأي الفئة الثانية [١] :

أ – أسباب هيكلية :- وتعزى الأسباب الهيكلية الى وجود هياكل قديمة للأجهزة الادارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الافراد ، وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين الى اتخاذ مسالك وطرق تعمل تحت ستار الفساد الاداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الادارية المركزية .

ب – أسباب قيمية :- ان الفساد الاداري يحدث نتيجة لانهيار النظام القيمي للفرد أو المجموعة .

جـ - أسباب اقتصادية :- لعل من أهم الاسباب هو عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع والذي من شأنه أن يولد فئات ذات ثراء كبير وأخرى محرومة [٢] .

٣ – أسباب الفساد الاداري حسب رأي الفئة الثالثة : أن من اهم اسباب هذه الفئة هي [٣] .

أ – أسباب بايولوجية وفيزيولوجية :

وهي جميع الأسباب التي دافعها الأولي والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من اثار على سلوكياته وتصرفاته .

ب – أسباب اجتماعية :- وهي جميع الأسباب التي تنشأ نتيجة للتأثيرات البيئية والاجتماعية .

جـ - أسباب مركبة :- وهي جميع الأسباب التي تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين من الأسباب .

---

[١] مازن زاير اللامي ، الفساد بين الشفافية والاستبداد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٧٥ .

[٣] ميخائيل جميعان ، الانحراف الاداري (اسبابه وطرق علاجه) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٣ .

ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب الاعمة لهذه الظاهرة وهي [١] :-

١ – انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية ، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقراية .

٢ – عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي الى الاخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ، كما ان ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سبباً مشجعاً على الفساد .

٣ – ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها .

٤ – تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة او عدم اكتمال البناء المؤسسي والاطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل .

٥ – ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين وغياب قواعد العمل والاجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص ، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد [٢] .

٦ – غياب حرية الاعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول الى المعلومات والسجلات العامة ، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة .

---

[١] ميخائيل جميعان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٣ .

[٢] عبد الله صادق الدحلان ، قراءة في كتاب الفساد الاداري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ .

٧ – ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الاداء الحكومي او عدم تمتعها بالحيادية في عملها .

٨ – الأسباب الخارجية للفساد ، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجين او منتجين من دول اخرى ، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة [١] .

اشكال الفساد الاداري :-

وعلى الرغم من تعدد أشكال الفساد الاداري الا ان معظم هذه الاشكال هي أوجه لظاهرة واحدة تعبر عن ممارسات غير مشروعة خارجة عن القانون فإن أشكال الفساد الاداري وفقاً للممارسة هي شائعة وبشكل كبير في المؤسسات العراقية وقد يعود ذلك الى أسباب قيمية وثقافية واجتماعية واخرى سياسية سياسية واقتصادية .

وتبعاً لتعدد أشكال الفساد الاداري تعددت مظاهره والتي هي [٢] :

١ – الرشوة : اي الحصول على اموال او اية منافع اخرى من اجل تنفيذ عمل او الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول .

٢ – المحسوبية : اي تنفيذ اعمال لصالح فرد او جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب او عائلة او منطقة ، دون ان يكونوا مستحقين لها .

٣ – المحاباة : اي تفضيل جهة على اخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة .

---

[١] منقذ محمد داعز ، جرائم الفساد الاداري في الادارة العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ .

[٢] نادر احمد ابو شيخة ، الفساد في الحكومات المنظمة العربية للتنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .

٤ – الواسطة : اي التدخل لصلح فرد ما ، او جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعين شخص في منصب معين لاسباب تتعلق بالقرابة او الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ [١] .

٥ – نهب المال العام : أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة .

٦ – الأبتزاز : أي الحصول على أموال من طرق معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد [٢] .

ولعل من أكبر مظاهر الفساد الاداري الشائعة حالياً في بعض المؤسسات العراقية هي ، عندما يكون المسؤول الاول مشغولاً لدرجة ان يترك أمر وزارته أو جهازه الاداري في تصرف أحد موظفيه وكم من موظف أصبح في الأهمية قبل رئيسه ، وهنا يبدأ الفساد الاداري في غياب المراقبة والمتابعة حتى ان العديد من القضايا المهمة التي تحتاج الى ان يحاط المسؤول الاول بها علماً تحجب عنه ولا يعلم عنها الا بعد وقوع كارثة او نتيجة مساءلة للمسؤول من أعلى منه [٣] .

---

[١] يحيى محمد ، الفساد الاداري من اين يبدأ ومن اين ينتهي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .

[٢] مازن زاير اللامي ، الفساد بين الشفافية والاستبداد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٨٠ .

المطلب الثاني

اسباب الفساد السياسي في العراق واشكاله

اولاً :- اسباب الفساد السياسي في العراق :-

يتعلق الفساد السياسي بطبيعة الحكم والنظام السياسي والممارسة السياسية وآليات العمل السياسي السائدة في مؤسسات اية دولة ، حيث انه ورغم وجود فارق أساسي بين طبيعة المجتمعات التي تنتهج انظمتها السياسية أساليب الحكم الديمقراطي ، وتوسيع مشاركة الناس في صنع القرار ، وبين الدول التي يكون فيها الحكم مركزياً او شمولياً وديكتاتورياً لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق واليات الحكم الفاسد [١] .

ومن أبرز معالم الفساد السياسي ما يعرف بدور المال السياسي ، والتمويل السياسي يعني إساءة استعمال الاموال في الحقل السياسي ، وذلك بواسطة الاحزاب السياسية والمرشحين في الانتخابات ، وذلك لمصلحة مرشح ، أو حزب سياسي او جماعة سياسية ، وأهم النشاطات الخاصة بإساءة استعمال الاموال في المجال السياسي تتجسد في الانفاق غير المشروع بما فيه شراء الاصوات والتمويل من مصادر غير معروفة [٢] .

وإساءة استعمال المال في السياسة يمكن أن يعكس ويحدث مشاكل كبيرة للدول الديمقراطي ، ويؤدي الأداء المشوه للأحزاب السياسية وللأفراد ، عند إساءة استعمال المال ، الى انعدام الثقة في المجالس السياسية التمثيلية وفي النشاطات التي تقوم بها [٣] .

---

[١] سليمان عبد المنعم ، ظاهرة الفساد ، دراسة في مدى ملائمة التشريعات العربية لاحكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، ص ١٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٧ .

[٣] سليمان عبد المنعم ، ظاهرة الفساد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

ومن اسباب الفساد السياسي في العراق هناك عدة اسباب كما يلي [١] :-

١ – عدم كفاءة ونزاهة القيادات السياسية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلائهم ومدراء عامين لأن اختيارهم يتم على اساس التزكية أو الولاء للحزب أو الكتلة او الطائفة او على اساس القرابة والصداقة والمحسوبية دون مراعاة لمبدأ التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والنزاهة ، واحياناً يصل الحال في مثل تلك المناصب الى بيعها على الراغبين بما يتناسب مع ما يتصور استدرارهُ منها من موارد نتيجة الممارسات غير المشروعة .

٢ – تحويل الانتخابات الى وسيلة لوصول الفاسدين الى مراكز السلطة من أجل ضمان حماية اعمالهم الفاسدة وزيادة مدخولاتهم وثرواتهم غير المشروعة .

٣ – عدم المساواة بين المواطنين لأن بعضهم سيحظى بمعاملة خاصة وتسهيلات معينة لعلاقاتهم الشخصية أو لارتباطاتهم الحزبية أو الطائفية او القومية وغيرها او لقدرتهم على دفع الرشى ، وفي ذلك نوع من انواع انتهاك حقوق الانسان فالفساد ينتهك حقوق الانسان لحرمانه الفقراء من الوصول الى الخدمات العامة ولجؤهم لممارساتهم حقوقهم السياسية .

٤ – زعزعة الثقة بالحكم وبمصداقية الحكومة [٢] .

ثانياً :- اشكال الفساد السياسي في العراق

١ – يتمظهر هذا النمط واقعياً من خلال اساءة استخدام السلطة العامة (الحكومة) من قبل النخب الحاكمة لغايات محض خاصة وغير مشروعة ، وعادة ما تكون ممارساتها سرية من أجل تحقيق مكاسب نفعية شخصية ، تتجسد في سياق عمل ادارات الدولة ، في عجز مؤسسات

---

[١] مازن محمد رسول ، في قضايا الفساد ومؤثراته ، الرابط : www.annabaa.org/nbahome/nba80/013.htm .

[٢] المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

وقطاعات الدولة المتعددة والمتنوعة عن القيام بمهامها ووظائفها وواجباتها الملقاة على عاتقها [١] .

٢ – ولقد اتخذ الفساد السياسي أشكالاً متعددة ومتنوعة ، وتتسبب طبيعة الأنظمة السياسية في تعميم ظاهرته ، بوصفها أداة سلطوية لإعادة توزيع الثروة في المجتمع ، فعندما يحل الفرد مكان المؤسسات السياسية ، يتم اضعاف هذه المؤسسات واستبعادها ، حيث يتم استغلال المنصب والنفوذ السياسي ، لأجل الحصول على مكاسب شخصية ، كالحصول على رشاوى وعمولات ، سواء في الداخل او الخارج [٢] .

٣ – وينتج عن هذا الاستبداد استبعاد المشاركة السياسية للمواطنين ، ما يحرر الفاسدين من الرقابة والمحاسبة التي توفرها المشاركة السياسية ، فهناك علاقة عكسية بين المشاركة السياسية والفساد ، فكلما انخفضت درجة المشاركة السياسية يزداد ظهور الفساد ، والعكس بالعكس ، وتطعي طبيعة الأنظمة السياسية الحماية اللازمة التي تسهل عملية انتشار الفساد داخل النظام السياسي .

٤ – استخدام وسائل الابتزاز السياسي والضغط الأمني : وهو شكل من اشكال الضغط المادي او المعنوي المباشر الذي يقوم به شخص متنفذ وصاحب سطوة في اي موقع من مواقع الدولة ضد مسؤولين اخرين أو تجار أو اقتصاديين أو من في حكمهم ، بهدف الحصول على اموال او مواقع او هدايا .

٥ – المساهمة المادية والمعنوية في الحملات الانتخابية كأستخدام النفوذ والسلطة والاموال المشبوهة [٣] .

---

[١] هاشم يحيى ، اشكال الفساد الاكثر انتشاراً في العالم العربي ، موقع المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، الرابط : www.arabanticorruption.org .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٨٨ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٨٨ .

المبحث الثالث

انعكاسات الفساد السياسي والاداري في العراق

المطلب الاول :- وسائل مكافحة الفساد

المطلب الثاني :- توزيع المسؤولية في مكافحة الفساد

المبحث الثالث

انعكاسات الفساد السياسي والاداري في العراق

أن الفساد مشكلة بل معضلة شديدة التعقيد ، متعددة الجوانب ، تتداخل اسبابها وظروف نشوئها ومبررات وأسس استمرارها ودوامها تداخلاً كبيراً ، لذا تتطلب مواجهتها اتباع استراتيجية شاملة متكاملة سياسية وادراية ومجتمعية ووقائية واقتصادية ثم قانونية عقابية في نهاية المطاف [1] .

لذا لا بد من مواجهة الفساد بوسائل متعددة تجابه جوانبه واسبابه وصوره المتعددة ومبررات استمراره ، لذلك سنتناول في هذا المبحث مطلبين : المطلب الاول يتناول وسائل مكافحة الفساد ، والمطلب الثاني سنتناول فيه توزيع المسؤولية في مكافحة الفساد .

[1] صلاح عماد ، الفساد والاصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ط١ ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٢ .

المطلب الاول

وسائل مكافحة الفساد

من اهم وسائل مكافحة الفساد ما يلي :-

اولاً :- ملاحظة عمليات الفساد جزائياً : وهي وسيلة من اهم وسائل مكافحة الفساد التي تساهم مساهمة فاعلة في الحد من فيما اذا احسن العمل بها واخذ بالاسباب التي تصلح لتجنب نتائجها السلبية الخطيرة على الوظيفة العامة وحقوق الانسان ، وهي تعتمد بشكل أساسي على تجريم القوانين بعض أهم صور الفساد ، وملاحقة مرتكبيها بواسطة المحققين تحت اشراف قضاة التحقيق ، وتقديمهم للمحاكم لمعاقبتهم بالعقوبات التي تحددها القوانين ، وهي في فلسفتها في مكافحة الفساد تقوم على الردع العام [١] .

فحيث يستحيل اكتشاف كل عمليات الفساد ، وحيث يستحيل زج جميع مرتكبي افعال الفساد في السجون وحينما يتعذر جمع الادلة الكافية لملاحقة جميع عمليات الفساد ، لذا فان هذه الوسيلة تحقق هدفها حينما تتمكن السلطات التحقيقية من بث هاجس الرقابة الكفؤة وهاجس احتمال كشف الفساد في القطاع العام والخالص [٢] .

ثانياً :- الشفافية

وهي ببساطة العمل في العلن اي ان تكون كل المرافق والمؤسسات التي تدير الشأن العام شفافة تعكس ما يجري بداخلها ، فيجب ان تكون الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمساءلة

---

[١] صلاح عماد ، الفساد والاصلاح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

[٢] سمير الزين ، الفساد بوصفه الية تحكم سلطوي ، صحيفة العربي الجديد ، ٤ تموز ٢٠١٥ ، رابط المقال : www.alaraby.co.uk/opinion .

والنقاش ، والشفافية لا تقف ضرورة وجودها على مؤسسات القطاع العام بل يجب ان تكون متوفرة في ما يتعلق بالاحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ، وهي خير وسيلة لفضح الممارسات الفاسدة والحد منها سواء كانت فساداً كبيراً أم فساداً صغيراً [١] .

لذلك فان الشفافية والفساد مفهومات متعارضان بينهما علاقة عكسية فكلما زادت الشفافية في المجتمع وفي كل المجالات وعلى كافة الاصعدة كلما ارتفعت أمكانية محاربة الفساد والحد منه والسيطرة على اثاره المدمرة .

ثالثاً :- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب :- وتعد هذه الوسيلة أهم وسائل السلطة التنفيذية في محاربة الفساد والحد منه ، فليس انجح من محاربة الفساد في دائرة فاسدة من وضع رجل نزيه كفوء حريص على رأسها [٢] .

فالقيادة المباشرة النزيهة هي اقدر سلطة على الضرب على ايدي المفسدين في اية مؤسسة او دائرة ، لأن الرئيس المباشر هو الاقرب الى مفردات العمل والاقدر على تقيم مرؤوسيه ومعرفة حقائقهم من جميع الجهات ، ويجب ان تتوفر في الرجل المناسب الكفاءة العلمية العالية ، والتخصص والخبرة العلمية والحرص والجدية والشجاعة ، وتبدو أهمية هذه الالية في مكافحة الفساد وبأنها تصلح لملاحقة المفسدين عن طريق رؤسائهم المباشرين اذا احسن اختيارهم فعلاً وهي وسيلة ناجحة في مكافحة الفساد الكبير مثلما هي ناجحة في مكافحة الفساد الصغير [٣] .

---

[١] عادل عبد اللطيف ، الفساد كظاهرة عربية واليات ضبطها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

رابعاً :- اشاعة ثقافة النزاهة :- ويتعين ان تكون بثلاثة اتجاهات رئيسية :

أ – بث المدركات الاخلاقية والثقافية والحضارية بين عموم المواطنين .

ب – تنمية المنظومة القيمية الدينية في المجتمعات .

جـ - زيادة الوعي بمخاطر الفساد .

ويتم ذلك من خلال المؤسسات التربوية والمجتمع المدني واجهزة الاعلام ورجال الدين والمفكرين والمصلحين ممن يمكن الاستعانة بهم في برنامج منظم مدروس [١] .

خامساً :- التشريعات

وهذه الوسيلة تعد أهم وسائل مكافحة الفساد على الاطلاق ، لان التشريع هو الاساس الذي تبنى عليه كل مفاصل ووسائل مكافحة الفساد الاخرى فالشفافية لا يمكن اقرارها والعمل بها الا بقوانين وتشريعات تنظمها وتفرضها ، وضمان ظروف النزاهة للموظف كالرواتب المجزية لا تنهض بها الا القوانين ، وانشاء المؤسسات الفاعلة في الحد من الفساد والقضاء على بعض صوره لا يقع الا بتشريع ولا بد من أن تتبنى السلطة التشريعية الأسس التالية في حدود موضوع مواجهة الفساد [٢] :-

أ – العمل على اصدار تشريعات محكمة وواضحة تسد مخارج الفساد ومداخله .

---

[١] محمود عبد الفضيل ، مفهوم الفساد ومعاييره ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٤ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

ب – تبنى استراتيجية تشريعية واضحة فيما يتعلق بكل وسائل الفساد .

جـ - اصدار القوانين اللازمة لتجريم كل صور الفساد خاصة منها مادعت الى تجريم اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ .

د – اعتماد استراتيجية تمنع وتحد من النصوص التي تعطي حصانات قانونية من الملاحقة الجزائية لم تكبي جرائم الفساد مهما كانت مناصبهم او طبيعة اعمالهم .

سادساً :- تفعيل المساءلة

ولا نقصد بالمساءلة هنا الملاحقة الجزائية والتحقيقية لمرتكبي قضايا الفساد فقط ، بل يقصد كل انواع المساءلة الاخرى بضمنها الملاحقة الجزائية [١] .

[١] نوزاد عبد الرحمن ، الفساد والتنمية ، التحدي والاستجابة ، مجلة الاداري ، العدد ٨٦ ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٨٠ .

المطلب الثاني

توزيع المسؤولية في مكافحة الفساد

يظهر جلياً من استعراض وسائل مكافحة المتعددة التي اشرنا اليها أنفاً ان المعركة ضد الفساد ليست معركة الجهات المتخصصة في مكافحة الفساد تهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشين العموميين فقط ، بل هي واجب يجب ان تشترك فيه جميع سلطات ومؤسسات الدولة ، ويساهم فيه المواطن العادي ومؤسسات المجتمع المدني بشكل فاعل ، والا فلا يمكن مواجهة الفساد ولا التخفيف من حجمه واثره [١] .

والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية هي صاحبة اهم الادوار في مكافحة الفساد ودورهما أهم حتى من دور الجهات المتخصصة في مكافحة الفساد وللسلطة التشريعية في مكافحة الفساد دور بالغ الاهمية يتمثل في مسارين رئيسين هما :-

الاول :- تشريع القوانين اللازمة لتجريم صور الفساد والمختلفة ، وسد مخارج الفساد ومداخله وانشاء الجهات المتخصصة في مكافحة الفساد بقوانين وايجاد الغطاء التشريعي لتهيئة شروط النزاهة للموظفين بتعديل رواتبهم [٢] .

واعتماد سياسة منع اعطاء الحصانات التشريعية من الملاحقة الجزائية ومنع توسع القطاع العام والحرص على تقليصه والحد من وظائفه ، وفرض الشفافية وقوانين الوصول الى المعلومات في القطاع العام وغيرها .

---

[١] داوود خير الله ، الفساد كظاهرة ، عالمية واليات ضبطها ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

ثانياً :- فهو تفعيل المسألة البرلمانية للجهات التنفيذية [١] .

دور السلطة التنفيذية في مكافحة الفساد :- وهو اهم الادوار على الاطلاق ، اذ يبدأ من اعتماد مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب الذي لو ضمن اعتماده في تولي المناصب القيادية لساهم مساهمة فاعلة كبيرة في التخفيف من الفساد والحد من عملياته ، اذ ان الفساد في دائرة يرأسها رجل كفوء نزيه فاعل اقل باكثر منه في دائرة يرأسها رجل فاسد او عاجز او جاهل او غير كفوء ، كما هو معظم دوائر الدولة اليوم ، وتظهر الاهمية القصوى لدور السلطة التنفيذية في معركة الفساد في أنها القابض الفعلي على تفعيل وسيلة السلطة التشريعية البالغ الاهمية في مكافحة الفساد وهي التشريع لانها هي المعنية بتنفيذ القوانين [٢] .

[١] صلاح عماد ، الفساد والاصلاح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ .

[٢] مازن زاير اللامي ، الفساد بين الشفافية والاستبداد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٨ .

الخاتمة

بعد كتابة البحث تم التوصل الى النتائج التالية :-

اولاً :- الاستنتاجات

١ – ان اسباب الفساد الاداري والسياسي في العراق متأصلة الجذور وهي ظاهرة ليست أنية ، ولها تراكمات عبر عقود من الزمن .

٢ – ن تشخيص الحلول لا يمكن ان يتم بدو رؤية متكاملة لكل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي .

٣ – لا يمكن اغفال دور الاحتلال في ترسيخ وتفشي ظاهرة (الفرهود) وترسيخ لأفة الفساد في المجتمع .

٤ – ان التباين في توزيع الثروات والدخول سبب رئيسي لتفشي الظاهرة ويولد شعور دائم بالغبن والظلم والحيف لدى فئات كثيرة من المجتمع .

٥ – سيادة دولة القانون والمؤسسات لها الأثر الكبير في معالجة المشكلة وتوليد حافز كبير لدى الجماهير لمحاربة الفساد .

ثانياً :- التوصيات

١ – تبسيط وسائل العمل بأستخدام الوسائل الحديثة .

٢ – اجراء تنقلات دورية للموظفين المكلفين بتقديم خدمات عامة كلما امكن ذلك .

٣ – وضع تصنيف واضح للوظائف العامة على وفق طبيعتها والمهام المكلف بها الموظف ، تضمن المؤهلات العلمية ومعايير الخبرة .

٤ – اعادة النظر بأساليب العمل المتبعة ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتبسيطها .

٥ – العمل بمبدأ الشفافية في جميع المواقف والمؤسسات الحكومية .

٦ – تطبيق قانون من اين لك هذا على جميع المسؤولين في الدولة وجرد جميع ممتلكاتهم .

قائمة المصادر

اولاً : القرأن الكريم

ثانيا :- الكتب والرسائل العلمية

١ – ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣ .

٢ – الرازي ، محمد ابن ابي بكر عبد القادر ، مختار الصحاح ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ .

٣ – سيف راشد الجابري ، وكامل صكر القيسي ، كيف واجه الاسلام الفساد الاداري ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٩ .

٤ – عاصم الاعرجي ، نظريات التطوير والتنمية الادارية ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٨ .

٥ – مازن زاير اللامي ، الفساد بين الشفافية والاستبداد ، مطبعة دانية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٧ .

٦ – ميخائيل جميعان ، الانحراف الاداري أسبابه وطرق علاجه ، مكتبة السنهوري ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٥ .

٧ – محمد قاسم القربوتي ، اخلاقيات الخدمة العامة ، الاردن للطباعة ، عمان ، ط١ ، ١٩٨٥ .

٨ – عامر الكبيسي ، الفساد الاداري رؤية منهجية ، ط١ ، مطبعة القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٠ .

٩ – صلاح عماد ، الفساد والاصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٣ .

١٠ – ياسر فيصل الدليمي ، الفساد الاداري وبعض اشكاله ، من وجهة نظر عينيه من المديرين ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

ثالثاً :- المجلات والصحف والدوريات

١ – داوود خير الله ، الفساد كظاهرة عالمية والية ضبطها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩ ، نوفمبر ٢٠٠٤ .

٢ – يحيى محمد الكستيان ، الفساد الاداري من أين يبدأ وأين ينتهي ، اليمن ، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، العدد ١٢٦ .

٣ – محمود عبد فضيل ، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٤٣ ، مايو ١٩٩٩ .

٤ – نادر ابو شيخة ، الفساد في الحكومات (المنظمة العربية للتنمية) ، تقرير الندوة المنعقدة في لاهاي لدائرة التعاون الفني للتنمية ، نيويورك ، ١٩٨٩ .

٥ – ياسر خالد الوائلي ، الفساد الاداري مفهومه ومظاهره واسبابه ، مركز المستقبل للدراسات ، دراسة مقارنة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٦ – منقذ محمد داعز ، جرائم الفساد الاداري في الادارة العامة ، المؤتمر العالمي السادس ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، ١٩٩٧ .

٧ – انطوان عسرة ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣١٠ ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٨ – سليمان عبد المنعم ، ظاهرة الفساد دراسة في مدى ملائمة التشريعات العربية لاحكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .

٩ – عادل عبد اللطيف ، الفساد كظاهرة عربية واليات ضبطها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩ ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

١٠ – محمود عبد فضيل ، مفهوم الفساد ومعايره ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩ ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

١١ – نوزاد عبد الرحمن ، الفساد والتنمية ، مجلة الاداري ، العدد ٨٦ ، بيروت ، ٢٠٠١ .

رابعاً : المواقع الالكترونية (الانترنيت)

١ – جاسم محمد الذهبي ، الفساد الاداري في العراق وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية ، مقال متاح على الموقع الالكتروني : www.berc-iraq.com .

٢ – عبد الله صادق الدحلان ، قراءات في كتاب الفساد الاداري ، ٢٠٠٤ ، متاح على الرابط : www.alwatan.com .

٣ – مازن محمد رسول ، في قضايا الفساد ومؤثراته ، متاح على الرابط : www.annabaa.org/nbahome/nba30/013.htm .

٤ – هاشم يحيى ، اشكال الفساد والاكثر انتشاراً في العالم العربي ، موقع المنظمة العالمية لمكافحة الفساد ، متاح على الرابط : www.arabanticorruption.org

٥ – سمير الزين ، الفساد بوصفه الية تحكم سلطوي ، صحيفة العربي الجديد ، ١٤ / تموز / ٢٠١٥ ، متاح على الرابط : www.alaraby.co.uk/opinion .